

ابن رشد والراهن:

قراءة في طبيعة العلاقة بين الفلسفة والدين من وجهة نظر رشدية

د. أحمد ماري

جامعة عبد الحميد ابن باديس /مستغانم

الملخص:

مدار هذه المداخلة هو وضع فلسفة الدين عند أحد أهم الفلاسفة المسلمين والذي هو أبو الوليد ابن رشد الفيلسوف والفقيه محاولين أن نتبين إن كانت فلسفته فلسفة في الدين، إذ اعتبرت إشكالية التوفيق بين العقل والإيمان أو النظر والشرع من بين أمهات الإشكاليات التي شغلت بال الفكر البشري منذ زمن بعيد، وعليه: هل النظر الفلسفي أو العقلي في الشرع مباح أم محظور؟ وهل يمكن التوفيق بين العقل والشرع؟ وكيف تصور فيلسوفنا ابن رشد العلاقة بين الدين والفلسفة وعلى أي صلة تقوم هذه العلاقة؟ وأين تكمل الحاجة إلى ابن رشد في الوقت الراهن؟

Abstract:

The course of this intervention is the development of the philosophy of religion by one of the most important Muslim philosophers, which is the father of Ibn al-Walid Ibn Rushd philosopher and jurist trying to find out if his philosophy is a philosophy of religion, considering the problem of reconciling the mind and faith or consideration and Sharia among the mothers of problems that have preoccupied human thought since A long time, and so: Is philosophical or mental consideration in the Sharia permissible or prohibited? Is it possible to reconcile rationalism with Sharia? And how does our philosopher Ibn Rushd conceive the relationship between religion and philosophy and on what connection does this relationship take place? Where is the need for Ibn Rushd to be completed at the moment?

الكلمات المفتاحية: ابن رشد/ الفلسفة/ الدين/

تمهيد:

مدار هذه البحث هو وضع فلسفة الدين عند أحد أهم الفلاسفة المسلمين والذي هو أبو الوليد ابن رشد الفيلسوف والفقيه محاولين أن نستبين إن كانت فلسفته فلسفة في الدين ، إذ اعتبرت إشكالية التوفيق بين العقل والإيمان أو النظر والشرع من بين أمهات الإشكاليات التي شغلت بال الفكر البشري منذ زمن بعيد، فشهدنا حضورها في المدرسة الإسكندرية مع فيلون، كما تناول الفلاسفة المسلمون والفرق الإسلامية لهذه المسألة فعالجتها المعتزلة والأشعرية ، ثم تناولها فلاسفة من أمثال الكندي والفارابي والغزالي وغيرهم كثير سواء من المسلمين أو من غير المسلمين فمنهم من اخضع الدين للفلسفة ومنهم من اخضع الفلسفة للدين وهذا ما أدى إلى ظهور صراع محتدم بين الفلسفة والدين وبين الفلاسفة والفقهاء وظل هذا الصراع محتدماً إلى أن ظهر ابن رشد (1126-1198) الذي سعى إلى التوفيق بين الإيمان والعقل وبين الشريعة والحكمة، وهذا ما وضحه في كتابه فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من اتصال والذي حاول من خلاله أن يجيب عن إشكالية هامة شغلت بال الفكر الإنساني على مر العصور وهي هل النظر الفلسفي أو العقلي في الشرع مباح أم محظور؟ وهل يمكن التوفيق بين العقل والشرع؟ وكيف تصور فيلسوفنا ابن رشد العلاقة بين الدين والفلسفة وعلى أي صلة تقوم هذه العلاقة ؟

إشكالية العقل والنقل:

إن إشكالية العقل والنقل وتحديدًا مسألة التوفيق بين الحكمة والشريعة قد لها لها جذور قبل ابن رشد وهذا ما نجده عند السابقين على ابن رشد مثل الكندي أو الفارابي أو ابن سينا في المشرق وكذا عند ابن طفيل مثلاً في المغرب ، لكن تعد هذه الإشكالية أيضاً محورا أساسيا في الفلسفة الرشدية ن حيث أن "العناية بإنشاء علاقة طيبة بين الوحي والعقل، وتبني هذه العلاقة على أسس متينة... قد جد سبب آخر بالنسبة لابن رشد يجعله - بعد فلاسفة المشرق والآخرين الذين سبقوه ببذل غاية الجهد في هذه السبيل" ⁽¹⁾ ومن هذا المنطلق فقد اقبل ابن رشد على العمل الذي أحس ضرورته وهو التوفيق بين العقل والنقل وضرورة اثبات أهمية العقل والنقل معا ، فخصص لهذه الغاية التي أراد الوصول إليها كتابيه: "فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من اتصال" و "الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة" فضلا عما خصصه في كتابه "تهافت التهافت" هذا ما يجعلنا نقول من الآن أن "فيلسوف الأندلس لم يعتد بالدين وحده دون العقل ، ولا بهذا وحده دون ذلك ، بل حاول مثله في هذا مثل كثير من سبقوه وممن أتوا بعده في العصر الوسيط والعصر الحديث أن يسلك طريقا وسطا ، وذلك ببيان أن كل من الحكمة والشريعة في حاجة إلى الأخرى ، وأن لكل منهما ناسا وأهلها" ⁽²⁾ وهذا ما بينه خصوصا في مؤلفه السابق الذكر "فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من اتصال".

حيث سيجيب ابن رشد عن هذا الإشكال التوفيقي بين العقل والنقل بادئا بتعريف الفلسفة على أنها "ليست سوى النظر في الموجودات واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع، أما الشرع فيدعو إلى معرفة هذه الكائنات بواسطة العقل" ⁽³⁾ ، وفي المقابل أكد على أن الشرع دعا إلى اعتبار الموجودات بالعقل ودعانا إلى معرفتها بالنظر العقلي، كما هو مبين في قوله تعالى: "أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من

شيء" (4)، حيث نجد ابن رشد قد أكد على أن الشريعة أو الدين توجب التفلسف وأن للشريعة معان ظاهرة للعامة وأخرى باطنة وهي للخاصة أي للفقهاء من الناس، وهذا ما يتطلب وجوب التأويل في بعض الأحيان.

فالشرع قد حث على ضرورة معرفة الله تعالى وسائر موجوداته بالبرهان، إذ يؤكد الشرع على ضرورة النظر في الموجودات، فالشريعة توجب التفلسف، كما توجب استعمال البرهان المنطقي لمعرفة الله تعالى، فمشروع ابن رشد قام على أساس التوفيق بين الشريعة والحكمة وإن كلا منهما لا يضر ولا فرق بينهما، الآخر بل أن "الحكمة هي صاحبة الشريعة والأخت الرضيعة مع ما يقع بينهما من العداوة والبغضاء والمشاجرة، وهما المصطحبتان بالطبع، المتحابتان بالجواهر والغريزة..." (5)، وإذ تمعنا في هذا القول وشرحناه لوجدنا أن سبب هذا الاختلاف هو ليس بسبب اختلاف القوى العقلية وقدرتها على فهم كل من الشريعة والحكمة، وليس بسبب اختلاف الحق، لن الحق واحد وكل من الشريعة والحكمة حق والحق لا يضاد الحق، وهما هو واحد وهو أيضا الحق، فوجود الظاهر والباطن في الشريعة لا يدل على وجود حقيقتين، إنما على أن هناك مظهرين لحقيقة واحدة، وأن العلم الحاصل بطريقة الوعي لا يتناقض مع العلم الحاصل بطريقة العقل، فالحق واحد والفلسفة هي أسمى صور الحق.

وعليه فإن كل من الشريعة والحكمة يشتركان في عنصر العقل، فلا نكاد نجد موضوعا دينيا إلا واستند على العقل، لكن هذا لم يجعل ابن رشد يخفي أو يقصي أهمية الوحي إذ يرى أن: "كل ما عجز عنه العقل أفاده الله تعالى الإنسان من قبل الوحي" (6).

ابن رشد والمصالحة بين الدين والعقل:

مما سبق يتضح لنا أهمية الحاجة إلى ابن رشد في زماننا هذا وهذا لما نعود إلى أفكاره حول المصالحة بين الدين والعقل هذه المصالحة التي كان قد استفاد منها الكثير من أباء الفكر الغربي واستثمروا النصوص الرشدية في بناء حضارتهم وهذا ما تجلّى مثلاً من خلال ظهور الرشدية اللاتينية في أوروبا في الوقت الذي أدار فيه أبناء قومه ظهورهم عنه وعبر الكثير منهم عن سخطه من اتجاهاته الفلسفية والفقهية، فنجد مثلاً الرشديون اللاتينيون قد استفادوا من ابن تجربة ابن رشد من خلال وصولهم إلى المهادنة التاريخية بين المسيحية المتسلطة والعقل بجميع إفرزاته العلمية، فاستطاعوا بذلك أن يفتحوا حوار يخدم مصلحة شعوبهم وأمهم وإخراجها من الظلام فكانت الفلسفة التي ظهرت في عصر النهضة بفضل ابن رشد.

وعليه فإنه من بين أسباب عدم وصولنا إلى حل قضايانا التي نتخبط فيها الآن، وهذا بسبب ابتعادنا عن ابن رشد وعدم استفادتنا من المصالحة التي أقامها بين الشريعة والحكمة، فإذا نظرنا إلى ما يحدث في الكثير من الدول العربية والإسلامية من تشدد وتطرف ديني نجده راجع إلى ذلك التشدد المقيت في الكثير من القضايا الدينية وعدم فهمها فهما صحيحا أو عدم تأويلها تأويلا صحيحا وهذا ما جعل ابن رشد يدعو إلى ضرورة تأويل النصوص الدينية، إذ في حالة ما ظهر خلاف ظاهري بين الشرع والعقل وجب أن نؤول ظاهر النص بما يتناسب مع ما يقتضيه العقل الراجح لتجاوز ذلك الخلاف، مؤكدا أن باطن النص لا يتعارض أبدا في أي حال من الأحوال مع العقل، لأن الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له، إلا أن عمل هذا التأويل يستلزم شروطا محددة وجب توفرها ومن أهم هذه الشروط التي أكد عليها ابن رشد العلم والخبرة وهنا نجده قد انتقد المتكلمين حينما اختلفوا حول التأويل ما جعله يضع تعريفا لهذا الأخير على أنه "إخراج اللفظ من

الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب" ⁽⁷⁾ مؤكداً على أن يكون التأويل من اختصاص العلماء لقوله تعالى: "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم" ⁽⁸⁾. فالمقصود من الشرع هو تعليم العلم بالحق والعمل به وهو معرفة الله تعالى وسائر الموجودات على ما هي عليه ومعرفة السعادة الأخروية والشقاء الأخروي والامتنال للأفعال التي تفيد السعادة وتجنب الأفعال التي تفيد الشقاء.

فقد كانت غاية ابن رشد من وراء مصالحته بين العقل والإيمان والتوفيق بينهما هي تصحيح الأخطاء والآراء الفاسدة والباطلة التي حيكت حول دور العقل وعلاقته بالشرعية، ليوضح أن ما جاءت به الشريعة من وحي له صلة بحقيقة الكون بل هو نفسه ما يستخلصه العقل من دراسته للكون دراسة علمية مباشرة حيث يقول في فصل المقال: "فالصواب أن تعلم فرقة من الجمهور التي ترى أن الشريعة مخالفة للحكمة، أنها ليست مخالفة لها وذلك بأن يعرف كل واحد من الفريقين أنه لم يقف على كنههما بالحقيقة، اضطررنا في مناهج الأدلة أن نعرف أصول الشريعة، فإن أصولها إذا وجدت اشد مطابقة للحكمة مما أول فيها، وكذلك الرأي الذي ظن في الحكمة أنه مخالف للشرعية لم يحط علما بالحكمة ولا الشريعة، ولذلك اضطررنا نحن أيضاً إلى وضع قول فصل المقال في موافقة الحكمة للشرعية" ⁽⁹⁾.

من هذا القول نجد أن ابن رشد قد سلك مسلكين مختلفين في أحدهما ينطلق من الشريعة لينتهي إلى النتائج التي كان العقل قد وصل إليها في دراسته للكون ومدى تطابقهما في ذلك، وهذا ما وضحه في كتابه مناهج الأدلة، أما المسلك الثاني وهو عكس المسلك الأول تماماً أنه قد سلك من النتائج التي تمكن منها العقل وحققها منتهاً إلى ما أورده الشرع من أدلة مطابقة لنتائج العقل، وهذا ما جعل ابن رشد يؤسس مشروع التوفيق بين الشريعة والفلسفة حتى يوقف تلك الحملات والتصريحات المقيتة ضد الفلسفة، هذه الحملات التي كانت قد مثلت بداية النكسة عليها انطفأت شمعة الحضارة الإسلامية التي طالما أعجب بها ابن رشد، لكن هذه الحضارة سرعان ما زلت وانطفئ نورها بعدما اكتف الجمهور بالخطاب الديني فقط، الذي بفعله حدث انغلاق ديني في مقابل انحصار المد المعرفي والفكري، الذي تحول مع مرور الزمن إلى زهد ثم إلى تعصب وأخيراً إلى تطرف واقتتال مثلما يحدث في زمننا هذا. إذ تراجع العقل أمام الإيمان وهذا ما جعل ابن رشد يسارع إلى الحد من هذه الفتاوى والتصريحات التي انتشرت في أوساط العامة كانتشار النار في الهشيم.

فصدق ابن رشد حينما تنبأ لما سيحدث لأحفاده إن لم يتداركوا تلك الأخطاء التي وردت حول علاقة الشريعة بالفلسفة والتي غالباً ما تميزت بإقصاء العقل والفلسفة من مختلف مناحي الحياة، فاليوم لا يمكننا التخلص من هذه "الرجعية" و"الظلامية" المهيمنة على الساحات الفقهية والثقافية والفكرية في العالم الإسلامي ومن هذه النزعات التي تشدنا إلى "الخلف" و"الوراء" .. إلى "التخلف" و"الانحطاط"، وإحداث القطيعة معها إلا إذا تسلحنا بسلاح "الرشدية"، فهي "مفتاح تقدمنا وتحررنا"، على المستويات كافة، الفلسفية والعلمية والدينية، وهذا فقدان للروح الرشدية قد تبين في مجتمعاتنا العربية المعاصرة بصورة واضحة جداً إذ تبدو الحاجة إلى ابن رشد ضرورية للمساهمة في تجديد الثقافة العربية الإسلامية التي أصبحت تقف أمام تحدي مواجهة التفكير الديني المتشدد والفكر الظلامي المتعصب، في عصر الانحطاط السائد اليوم في مجتمعاتنا، وفي زمن زحف الأصوليات على بنى المجتمع واحتلالها عقول أجيال واسعة، وتسيّد موروثات الفكر البائد والخرافي والخارج عن العصر والزمان، يشكل استحضار ابن رشد عنصراً فاعلاً في المعركة هذه. من هنا يجب فهم المعركة التي تخوضها المؤسسة الدينية والفقهاء ضد ابن رشد وما يمثله، بما فيها حذف اسمه من

برامج التعليم في أكثر من مكان خوفاً من أن "يلوث" عقول الشباب بنزعة عقلانية يصعب لاحقاً السيطرة على مفاعيلها.

و صدق ابن رشد أيضاً لأننا نعيش زمن هفواتنا وعدم مبالاةنا لما كان يخشاه ابن رشد يحصل لنا ولامتنا كل من ضياع بسبب فهمنا الخاطئ للكثير من التعاليم الدينية، فأصبحنا نعيش التعددية الدينية والفقهية داخل الدين الواحد، وأصبحنا نؤمن بمختلف الفتاوى التي لا أساس لها من الصحة، وأصبحنا نسمع بنكاح المجاهدة أو الجهاد مثلاً، بالإضافة إلى أمور أخرى لا تمت بصلة إلى التعاليم الدينية الإسلامية الحقّة، فقد تجاوز ابن رشد عصره بكثير بعدما تنبأ بأحوالنا إذا ما ظل الصراع قائماً بين الدين والاجتهاد العقلي، وإذا ما هيمنت الأصولية على دروب المجتمع على حساب العلم والفلسفة وما ينتج عنها من جمود وتطرف، وهذا ما جعله يؤكد أن الفلسفة هي صاحبة الشريعة بل وأختها الرضيعة وإن غاية كل منهما تتيح البحث والنظر في الموجودات ولهذا كانت الفلسفة عنده ليس أكثر من النظر في الموجودات من حيث دلالتها على الصانع أي الخالق.

الخاتمة:

فقد ظهر ابن رشد في زمن ظهر فيه الخلاف للتو بين العقل والإيمان الذي لخصه في فصل المقال، وهذا ما جعله يحاول عقلنة هذا الحس الخلاف، ومحاولة الحد منه وإيجاد حل توافقي بين الشريعة والحكمة، بغية نبذ التطرف والتشدد والعصبية، لكن يبدو أن التاريخ يعيد نفسه إذ أصبحنا نشهد ظهور تطرف وتشدد كبيرين في أمور الدين والعقيدة وهذا ما أدى إلى زهق الكثير من الأرواح وسيطرة التشدد الديني الذي ينجم عن سوء فهم كبير للدين وللمقولات الدينية والفقهية، وبسبب هذا تطور ذلك الخلاف الديني وأصبح ممارساً في الواقع من قتل وتدمير وفساد من منطلق هذا كافر وهذا مؤمن أو مسلم، وهذا سني والآخر شيعي، وهذا من أتباع الفقيه الفلاني والآخر من أتباع الإمام الفلاني، وكل هذا هو بخلاف حقيقة التعاليم الدينية الصحيحة والتي يجب أن تفهم وتؤول فهما وتأويلاً صحيحين، وهذا ما يتجلى في واقعنا وزماننا، فما أحوجنا إلى ابن رشد زماننا، فأين أنت يا ابن رشد بعدما صدقت.

الهوامش:

1. محمد يوسف موسى، بين الدين والفلسفة في رأي ابن رشد وفلاسفة العصر الوسيط، دار المعارف، مصر، ط2، بلا تاريخ نشر، ص 89.
2. المرجع نفسه، ص 90.
3. يوسف فرحات، الفلسفة الإسلامية وأعلامها، ترادكيسم، جنيف، 1986، ط1، ص 192.
4. سورة الأعراف، الآية: 154.
5. ابن رشد، فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من اتصال، تقديم وتعليق ابوعمران الشيخ وجلول البدوي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بلا تاريخ نشر، ص 18.
6. محمد يوسف موسى، المرجع السابق، ص 104.
7. ابن رشد، المصدر السابق، ص 24.
8. سورة آل عمران، الآية: 5.
9. ابن رشد، مناهج الأدلة، تحقيق محمود قاسم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص 184-185.